قال البغوي في البنات لا يجب عليهن ولا يسقط الفرض بهن لو لم يكن سواهن
وقد حكيته عنه في الطبقات وهو في البنات اما الرجال فلا قابل به فيهم
وقد حكيت تاوقع في التيمم على انها نسخ لحل احد سنة عين مع كونها فرض هابه على
الجملة وهذا الحمل حفظ لي وهو حيد لكن يفيقض دعوى كونها سنة عين بل ادلة
اوقات لم يجد انها بين الموقتات التي هي اعم من الفرايض لا بين خصوص موقتات
الفرايض لان مطلق الموقتات فليرا جع ما رايت من خوض في تقسيم في اشاره سهل الى
اعم منه انما الذهول او لقصد تعميم وليس من ذلك قول الاصحاب اذا دفع
ثوبا الى خياط ليخيطه قباء فخاطه قباء اخلقا الماذون فيه قباء لم يضمن بل المسئله وان
وضعت في باب الاجاره العقد بها اعم من ان يدفع على وجه الاجاره او غيرها
فليس للشيخ الغركاح رحمه الله ان يقول ان نقل الرافعي عن ابن سريج انه ان جرا
بينهما عقد فليس الا التالف والا فقولان في غير موضعه لان صوره المسئله ان
يعقد الاجاره ثم يخالفه لكنا لا نقول بل صورتها في اعم من ان يعقدا ان
ولذلك عبروا جميعا بقولهم دفع ولم يقولوا استاجر ووضعت في باب الاجاره
لانه سيتبين بها وقد للشيخ الغركاح من شد وده منقولا ومعقولا البين هو القابل
ان الامام يفعل في العتايم ما يراه وانتدب النووي لرد ذلك عليه وقال
المجمس والعسمه واجبان باجماع المسلمين وصوب كل من ابن الرفعه والوالد صنيع
النووي واغلط القول للشيخ الغركاح البين هو المنبئ به امراه اراد زوجها
السفر بها فاقرت بدين لانت بن اذهبي به عليها وطلب حبسها بانها لا تحبس
ولا تمنع حق زوجها بين السفر وغلط القاضي ابن الصايغ في عمله بالحبس وهو الغالط

بل حبسها فضيه قواعد المذهب وبه صرح القاضي شريح في ادب القضا نعم حل
وجهين في انها هل تحبس اذا قامت بينه بانها انما اقرت قصدا للتحليف بين السفر
انا يجوز والقرينه فلا اعتقد احدا بين امتنا يقول به البين هو المنبئ في
زوجه كبيره لها بين وجها الصغير بعض الاستماع انها لا تكون احق بحضانته وهو
خلاف سقوط الرافعي عن الروياني ولا يعرف في المذهب غير قول الروياني
وقد سبقه الله الماوردي ومسله قال الرافعي في باب الجمع لو اصلفا
على العود الى ان قال ولا يقبل قوله في سقوط سخاها ونفقتها لذا وجب سخاها
وصوابه شوتها فان الشكي يحب للمخالفه واقترانه بالنفقه تدل عليه ومثله
قال في اوايل القرض الثاني في حلم القصاص وهل يدخل في القرض من يجز عن
الاستيفا كالشوخ والصبيان والنسوه فيه وجهان انتهى ومعلوم انه متى كان
في المستحقين صبي تبطل للاقتصاص بلوغه ومثله قال في باب العدد
في عده الناسيه واشار بعضهم الى ان الشهور اصل في حق الصغيره والمجنونه
كذا وقع لفظ المجنونه وصوابه الايسه اما المجنونه فان كانت ممن تحيض وعرفت حيضها
فعدتها به وان لم تعرف فالحمل ومثله قال في باب الاضحيه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امدى مايه بدنه فحي منها بدنه سنا وسبعين
وصوابه ثلثا وستين وقد ذبحه هو من بعد على الصواب في الحلم الثالث في الاصل
بن الاضحيه والفعل قد تطوا في بر وقالوا انه اشاره الى ما قد ار عمره صلى الله عليه
وسلم فهذه الامثله ومثالها ليست من النقايض في شي انما هي طغيان افلام
وليس بعيد ان يكون منها قوله في الرد بالعيب لو تنقص البيع بالعيب كما لو خرج

Copyright © King Saud University